

١٤٢/٤٦ - تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٣/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ٣٨٧ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦، و ٤٧٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٠، و ٦٢٨ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وقرارات المجلس الأخرى بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا، التي طلب فيها المجلس إلى المجتمع الدولي، في جملة أمور، أن يقدم المساعدة إلى أنغولا،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الاقتصادية الخطيرة في أنغولا،

وإذ يساورها القلق لأن الجفاف الذي أنزل الخراب في الجزأين الأوسط والجنوبي من البلاد قد أودى بحياة آلاف البشر وأسفر عن معاناة شديدة لاتزال محسوسة،

وإذ تأخذ في اعتبارها الجهود الحازمة التي بذلتها جميع الأطراف المعنية والتي مهدت الطريق، بعد التوقيع على اتفاقات السلم لأنغولا^(٧)، للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في أنغولا،

وإذ تدرك الحاجة إلى المزيد من مشاركة المجتمع الدولي في تقديم المساعدة من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا^(٨)، وترحب مع التقدير بالدعم المقدم حتى الآن؛

٢ - ترحب بتوقيع اتفاقات السلم لأنغولا^(٧) التي ولدت ظروفاً سياسية للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في أنغولا؛

٣ - تعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي لما قدمه من مساعدة إنسانية طارئة إلى أنغولا عن طريق برنامج الإغاثة الخاص لأنغولا، وتنادي بتقديم مساهمات سخية لمواصلة البرنامج في عام ١٩٩٢؛

٤ - تكرر نداءها إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المادية والتقنية والمالية اللازمة للانتعاش الاقتصادي في أنغولا؛

(٧) انظر: S/22609، المرفق: انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والأربعون، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩١، الوثيقة S/22609.

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع المجتمع الدولي، تعبئة مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة بغية زيادة مستوى المساعدة الاقتصادية المقدمة إلى أنغولا؛

٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين البند المعنون "تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا".

الجلسة العامة ٧٦

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٤٣/٤٦ - تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩١/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية وغيره من القرارات السابقة بشأن الموضوع نفسه،

وإذ تؤكد من جديد قراراتها د-١٨/٣ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن الإنسان هو محور جميع الأنشطة الإنمائية وأن تنمية الموارد البشرية وسيلة جوهرية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية،

وإذ تؤكد من جديد كذلك أن تنمية الموارد البشرية خليقة بأن تساهم في التنمية البشرية الشاملة التي تزيد من الخيارات المتاحة للأفراد في تطوير حياتهم وفي تحقيق آمانيهم،

وإذ تسلّم بأن تعزيز نمو اقتصادي أكثر إنصافاً وتنمية قائمة على مزيد من المشاركة سيحقق مستويات أعلى جودة في مجال تنمية الموارد البشرية،

وإذ تشدد على ضرورة دمج تنمية الموارد البشرية في استراتيجيات شاملة للتنمية البشرية،

وإذ تلاحظ أن هدف برامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي وإن كان هو تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، فقد يكون لبعض عناصر هذه البرامج أثر سلبي على تنمية الموارد البشرية،

الحوار بشأن سياستها العامة، وتخصيص الموارد وتعزيز قاعدة البيانات المخصصة للتخطيط والرصد، ووضع أهداف نوعية وكمية ملائمة ويمكن قياسها في مجال تنمية الموارد البشرية؛

٧ - تقرر أن تبقى قيد الاستعراض المستمر التقدم المحرز في تنمية الموارد البشرية، وخصوصاً أثناء استعراضها لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وفي هذا الصدد، تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره عن تنفيذ الاستراتيجية تحليلاً لتنمية الموارد البشرية؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن مقترحات محددة لاتخاذ إجراء لتعزيز التنسيق فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا المتصلة بتنمية الموارد البشرية، وأن يرصد الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم أهداف تنمية الموارد البشرية؛

٩ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره، بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة، توصيات للمساعدة في تخفيف الآثار السلبية المحتملة لبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي على تنمية الموارد البشرية، بغية وضع سياسات وطنية أكثر دعماً لتنمية الموارد البشرية؛

١٠ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثامنة والأربعين البند المعنون "تنمية الموارد البشرية".

الجلسة العامة ٧٦

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٤٤/٤٦ - تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها د-١٨/٣ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٤/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

١ - تطلب مرة أخرى إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة أن تتخذ التدابير الملائمة لكفالة تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها

وإذ تؤكد على أن حكومات البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحديد وتنفيذ السياسات المناسبة لتنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أيضاً أن وجود بيئة اقتصادية دولية مواتية أمر حاسم لتعزيز التنمية البشرية في البلدان النامية،

وإذ تؤكد كذلك على أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية، وتؤكد أن التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على السواء، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، يمكن أن يقوم بأدوار حيوية في هذا الشأن،

وإذ تشدد على ضرورة أن تواصل أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٩)؛

٢ - تؤكد على أن تنمية الموارد البشرية تتطلب اعتماد نهج شامل حسن الإعداد ومتكامل، تراعى فيه المجالات الحيوية مثل السكان والصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والإسكان والاتصالات والتعليم والتدريب، وكذلك الحاجة إلى خلق مزيد من فرص العمل، في بيئة تكفل وجود فرص لتحقيق الحرية السياسية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والإنصاف، التي تعد كلها أموراً ضرورية للنهوض بالقدرات البشرية من أجل مواجهة تحديات التنمية؛

٣ - وتؤكد أيضاً الأهمية الحيوية لبناء القدرات الوطنية في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية، وتشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تكثيف الأنشطة لدعم الجهود الوطنية في هذا الشأن؛

٤ - وتؤكد كذلك ما للسياسات الوطنية المناسبة وتنفيذها من أهمية حيوية في تعزيز تنمية الموارد البشرية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد، مع المراعاة الواجبة لأهمية التعليم الابتدائي وبرامج الرعاية الصحية الأولية؛

٥ - تشدد على أهمية الدعم الدولي للجهود الوطنية والبرامج الإقليمية الرامية إلى تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية وعلى ضرورة زيادة تدفق الموارد إلى تلك البلدان من أجل هذه الأنشطة بوسائل في مجلتها تحسين البيئة الاقتصادية الدولية؛

٦ - تطلب إلى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تنسيق أنشطتها دعماً للبرامج والأولويات والأنشطة الوطنية والإقليمية في مجال تنمية الموارد البشرية بوسائل من مجلتها